

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠١

بشأن الموافقة على التعديل الثاني لاتفاق

منحة مجموعة نتائج مركز خدمات المنظمات غير الحكومية

الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٩

بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الثاني لاتفاق منحة مجموعة نتائج مركز خدمات المنظمات غير الحكومية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٩ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذي القعدة سنة ١٤٢١ هـ

( الموافق ١٢ فبراير سنة ٢٠٠١ م ) .

**حسن مبارك**

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

اتفاق منحة رقم ٢٦٣ - ٢٦٨

**التعديل الثاني**  
**لاتفاق منحة**  
**مجموعات نتائج مركز خدمات**  
**المنظمات غير الحكومية**  
**بين حكومة جمهورية مصر العربية**  
**وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية**

بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٩

التعديل الثاني بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٩ لاتفاق المنحة المؤرخ ٢٩ سبتمبر ١٩٩٨ لمجموعة نتائج مركز خدمات المنظمات غير الحكومية (اتفاق المنحة) والمعدل في ١٩ سبتمبر ١٩٩٩ بين حكومة جمهورية مصر العربية (المتلقي) وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتمثلها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) («الأطراف» مجتمعون).

بند ١ - تعديل اتفاق المنحة السابق تعديله على النحو التالي :

(أ) يعدل بند (٣ - ١) بحذف عبارة «عشرة ملايين دولار أمريكي (١٠٠٠٠٠٠١ دولار أمريكي)» وتحل محلها عبارة «خمسة عشر مليون دولار أمريكي (١٥٠٠٠٠٠١ دولار أمريكي)».

(ب) يحذف بالكامل المرفق رقم (١) « الخطة المالية التوضيحية لمساهمة الوكالة » بالملحق رقم (١) من اتفاق المنحة ، ويحل محله المرفق رقم (١) « الخطة المالية التوضيحية لمساهمة الوكالة » المرفق بهذا التعديل .

(ج) يحذف بالكامل البند (ب-٥) من المادة (ب) ، أحكام عامة ، الوارد في الملحق رقم (٢) الخاص بالشروط النمطية لاتفاق منحة مجموعة النتائج ، ويحل محله ما يلى :

**بندب - ٥ - التقارير والمعلومات ، دفاتر وسجلات الاتفاق ، المراجعة والفحص .**

**(أ) التقارير والمعلومات :**

يزود المتلقي الوكالة بالسجلات المحاسبية والمعلومات الأخرى والتقارير المتعلقة بالاتفاق كما قد تطلبه الوكالة في المحدود المقبوله .

**(ب) دفاتر وسجلات المتلقى الخاصة بالاتفاق :**

يحتفظ المتلقى بالدفاتر المحاسبية ، السجلات ، المستندات وأية بيانات أخرى تتعلق بالاتفاق تكون كافية لأن توضع بجلاء كافة تكاليف المتلقى التي اقتضتها تنفيذ هذا الاتفاق ، كذلك تلقي واستخدام السلع والخدمات المتحصل عليها بواسطة المتلقى في ظل الاتفاق ، متطلبات التكاليف المشتركة المتفق عليها ، طبيعة ونطاق طلبات الموردين المحتملين للبضائع والخدمات المتحصل عليها من قبل المتلقى ، أسس ترسية المتلقى للعقود وأوامر التشغيل وكافة ما حقه الاتفاق نحو الاتكمال ( دفاتر وسجلات الاتفاق ) .

يحتفظ المتلقى بالدفاتر والسجلات المتعلقة بالاتفاق وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام والسائدة في الولايات المتحدة الأمريكية ، أو وفقاً للاتفاق المتبادل للأطراف لمبادئ محاسبية أخرى مثل الآتي ذكرها :

(١) التي توصى بها اللجنة الدولية للمقاييس المحاسبية الموحدة ( وهي مؤسسة فرعية تتبع الاتحاد الدولي للمحاسبين ) أو (٢) السائدة في بلد المتلقى .

يتم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات المتعلقة بالاتفاق لفترة ثلاثة سنوات على الأقل بعد تاريخ آخر سحب تقوم به الوكالة أو أي فترة أطول ضرورية لحل أي منازعات قضائية ، أو مطالبات أو قرارات المراجعة المالية إن وجدت .

(ج) مراجعة المتلقى :

إذا صرف المتلقى مباشرة بمقتضى الاتفاق من أموال الوكالة في أية سنة من سنواته المالية مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دولار فأكثر فإن المتلقى ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك كتابة ، يقوم بالمراجعةات المالية للأموال المنصرفة وفقاً للأحكام التالية :

- ١ - بناء على الاتفاق المتبادل بين الأطراف ، يقوم المتلقى باختيار مراجع مستقل وفقاً للمبادئ الإرشادية للمراجعات المالية التعاقد عليها بمعرفة الأطراف المتلقية الأجنبية والصادرة من المفتش العام بالوكالة (المبادئ الإرشادية ) ، ويتم أداء المراجعات وفقاً لهذه « المبادئ الإرشادية » ، و
- ٢ - تحدد المراجعة ما إذا كان استلام وإنفاق تلك الأموال المتاحة من الاتفاق يتم عرضها وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام والتفق عليها في بند (ب) بعاليه ، وما إذا كان المتلقى قد التزم بشروط الاتفاق . يتم استكمال كل مراجعة في مدة لا تزيد عن تسعة أشهر بعد إغلاق السنة المالية للمتلقى .

(د) مراجعات المتلقين الفرعيين :

يقدم المتلقى للوكالة - مالم يتتفق الأطراف على خلاف ذلك كتابة - بالشكل والمضمون الذي تقبله الوكالة خطوة مراجعة مصروفات المتلقين الفرعيين « المغطين » الذين يتم تعريفهم فيما بعد ، ويتلقون أموالاً في ظل هذا الاتفاق طبقاً لعقد مباشر أو اتفاق مع المتلقى .

- ١ - المتلقى الفرعى « المغطى » هو الذى يقوم بصرف ٣٠٠٠٠ دولار أو أكثر في سنته المالية « منح الوكالة » (يعنى : المتلقى من الوكالة في عقود رد التكلفة والمنع أو اتفاقيات التعاون ومثل المتلقين الفرعيين ، طبقاً لأهداف الوكالة الاستراتيجية واتفاقيات المنع الأخرى مع الحكومات الأجنبية ) .
- ٢ - تصف الخطة الأسلوب الذى يتعين على المتلقى استخدامه ، وذلك للوفاء بمسئoliاته فى المراجعة للمتلقين الفرعيين المغطين . يقوم المتلقى بالوفاء بمسئoliات المراجعة هذه بالاعتماد على مراجعات مستقلة للمتلقين الفرعيين ، التوسع في نطاق المراجعات المالية المستقلة التي يقوم بها المتلقى لتشمل اختبار حسابات المتلقين الفرعيين ، أو الجمع بين هذه الإجراءات .

٣ - تحدد خطة المراجعة الأموال التي أتيحت للمتلقين الفرعين المغطين والتي سوف تغطيها المراجعات المزدادة وفقاً لأحكام مراجعات أخرى بما يغطي بستوليات مراجعة المتلقى . (النقطة التي لا تهدف إلى الربح ونشأة في الولايات المتحدة مطالبة بترتيب مراجعاتها . المقاول الذي يهدف إلى الربح والذي نشأ في الولايات المتحدة وله عقد مباشر مع الوكالة يتم مراجعته عن طريق الوكالة الحكومية الأمريكية المختصة . الهيئة التطوعية الخاصة النشأة خارج الولايات المتحدة وتحصل على منحة مباشرة من الوكالة مطالبة بترتيب مراجعاتها . مقاول الدولة المضيفة ينبغي مراجعته بمعرفة جهة مراجعة المتلقى ) .

٤ - يقوم المتلقى بضمان قيام المتلقين الفرعين المغطين في ظل عقود أو اتفاقيات مباشرة مع المتلقى باتخاذ الخطوات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب ،أخذًا في الاعتبار ما إذا كانت مراجعات المتلقين الفرعين تتطلب بالضرورة تعديل سجلاتهم ، كما يضمن المتلقى الالتزام كل متلق فرعى بالسماح للمراجعين المستقلين بالوصول إلى السجلات والكشف المالية عند الضرورة .

#### (ه) تقارير المراجعة :

يقوم المتلقى بتقديم أو العمل على تقديم تقرير مراجعة للوكالة عن كل مراجعة تمت عن طريق المتلقى وفقاً لهذا البند خلال ثلاثة أيام بعد انتهاء المراجعة ولا تتجاوز تسعة أشهر بعد نهاية فترة المراجعة .

#### (و) متلقون فرعيون آخرون مغطون :

بالنسبة للمتلقين الفرعين المغطين الذين تلقوا أموالاً في ظل الاتفاق وفقاً لعقود أو اتفاقيات مباشرة مع الوكالة ، فإن الوكالة سوف تضع متطلبات المراجعة المناسبة في تلك العقود أو الاتفاقيات وسوف تقوم بالنيابة عن المتلقى بإدارة أنشطة المتابعة ، فيما يخص تقارير المراجعة المقدمة طبقاً لهذه المتطلبات .

(ز) تكلفة المراجعات :

من الممكن أن تحمل تكاليف المراجعات المؤداة طبقاً لشروط هذا البند على حساب الاتفاق بناءً على موافقة الوكالة كتابة .

(ح) مراجعات عن طريق الوكالة :

تحتفظ الوكالة بالحق في القيام بالمراجعات المطلوبة في ظل الاتفاق بالنيابة عن المتلقى ، وذلك عن طريق استخدام الأموال المتاحة من الاتفاق أو من مصادر أخرى متاحة للوكالة لهذا الغرض والحق في القيام بالمتاعة المالية أو التأكد من مسؤولية المنظمات التي تقوم باستخدام أموال الوكالة ، وذلك أياً كانت متطلبات المراجعة .

(ط) الفرصة للمراجعة أو الفحص :

يقوم المتلقى بنع الممثلين المفوضين للوكالة الفرصة لمراجعة وفحص الأنشطة المملوكة من الاتفاق في أي وقت مناسب ، واستخدام السلع والخدمات المملوكة من الوكالة والدفاتر والسجلات والمستندات الأخرى الخاصة بالاتفاق .

(أ) دفاتر وسجلات المتلقين الفرعيين :

يقوم المتلقى بتضمين الفقرات (أ) ، (ب) ، (د) ، (ه) ، (ز) ، (ح) ، (ط) من هذا النص في جميع الاتفاقيات الفرعية مع المنظمات غير الأمريكية والتي تصل للحد الأدنى ٣٠٠٠٠ دولار في الفقرة (ج) من هذا النص . الاتفاقيات الفرعية مع منظمات غير أمريكية والتي لم تصل للحد الأدنى ٣٠٠٠٠ دولار فإنه يقوم بتضمين الفقرات (ح) و (ط) من هذا النص . الاتفاقيات الفرعية مع منظمات أمريكية يجب أن تنص على أن المنظمة الأمريكية خاضعة لمتطلبات المراجعة المنصوص عليها في منشور (أ-١٣٣). OMB

بند ٤ - لغة التعديل :

حرر هذا التعديل باللغتين الإنجليزية والعربية ، وفي حالة وجود غموض أو تعارض بين النصين يعتمد بالنص الإنجليزي .

**بند (٣) :**  
باستثناء ما تم تعديله أو تغييره بموجب هذا التعديل فإن اتفاق المذكرة يظل نافذاً  
وله كامل القوة والأثر بالنسبة إلى كافة أحكامه.

**بند ٤ - النفاذ :**

يدخل هذا التعديل حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ توقيع الطرفين عليه.

**بند ٥ - التصديق :**

يتخذ المتعلق كافة الخطوات الضرورية لاستكمال جميع الإجراءات القانونية اللازمة  
للتصديق على هذا التعديل ويتولى إخطار الوكالة بذلك في أسرع وقت ممكن.

واشهاداً على ذلك فإن كلاً من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات  
المتحدة الأمريكية كل من خلال مثليه المفوضين قد وقعا على هذا التعديل بأسمائهم  
وتم تسليميه في اليوم والسنة المحددين بأعلاه.

عن حكومة  
الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع:

الاسم: دانيال بن. كيرتز

الوظيفة: السفير الأمريكي

عن حكومة  
جمهورية مصر العربية

التوقيع:

الاسم: د/ أحمد الدرش

الوظيفة: وزير التخطيط

والدولة للتعاون الدولي

التوقيع:  
الاسم: ريتشارد ه. براون  
الوظيفة: مدير الوكالة الأمريكية  
للتنمية الدولية/مصر.

التوقيع:  
الاسم: د/ حسن سليم  
الوظيفة: رئيس قطاع التعاون  
الاقتصادي مع الولايات  
المتحدة الأمريكية  
المتحدة الأمريكية

الم الهيئة المنفذة

وإعلاماً عن الاتفاق السابق فإن ممثل الهيئة التنفيذية قد وقعت باسمها .

التواقيع :

الاسم : د/ أمينة الجندي

الوظيفة : وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

**الخطوة الأولى** التي تؤدي إلى تطوير  
أداء معلم في كلية التربية في كلية التربية  
الفنية بجامعة المنيا

卷之三

## قرار وزير الخارجية

رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٩ بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٢ بشأن الموافقة على التعديل الثاني لاتفاق منحة مجموعة نتائج مركز خدمات المنظمات غير الحكومية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٩ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٢ :

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية التعديل الثاني لاتفاق منحة مجموعة نتائج مركز خدمات المنظمات غير الحكومية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٩ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٠/٦/٢٩

صدر بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠

وزير الخارجية

عمرو موسى